

المقدمة

يعتبر الأمن الاجتماعي الركيزة الأساسية لبناء المجتمعات الحديثة وعاملاً رئيسياً في حماية منجزاتها والسبيل إلى رقيها وتقدمها لأنه يوفر البيئة الآمنة للعمل والبناء ويبعث الطمأنينة في النفوس ويشكل حافزاً للابداع والأنطلاق إلى فاق المستقبل ويتحقق الأمن بالتوافق والأيمان بالثوابت الوطنية التي توحد النسيج الاجتماعي والثقافي الذي يبرز الهوية الوطنية ويحدد ملامحها ، حيث يكون من السهل توجيه الطاقات للوصول إلى الأهداف والغايات التي تدرج تحت اطار القيم والمثل العليا لتعزيز الروح الوطنية وتحقيق العدل والمساواة وتكافؤ الفرص وتكامل الأدوار .

واستباب الأمن يساهم في ارساء قواعد المساواة في الحقوق والواجبات يغض النظر عن الدين والعرق والمذهب وقد تعددت مفاهيم الأمن الاجتماعي وأبعاده في ضوء التحولات التي يشهدها العالم مع بروز اخطار جديدة ومتغيرات تركت أثارها على جميع الأشكال الحياتية سواء منها ما يتعلق بحياة الفرد أو الجماعه وتجاوزت الأطر التقليدية لمفهوم الأمن المتعلقة بحماية الانسان من التهديدات المباشرة لحياته ،لذا فان الأبعاد الأمنية تلخص في أربعة مستويات وهي امن الفرد وأمن الدولة وامن الأقليم والأمن الدولي ، حيث يسعى الفرد الى أنتهاج السلوك الذي يؤمنه من الأخطار التي تهدد حياته او أسرته أو ممتلكاته من خلال

ما يملك من الوعي باتباع الإجراءات القانونية لدرء هذه الأخطار واللجوء الى القانون لتوفير الأمن مع الحرص على حياة الآخرين ، اما امن الدولة فهو منوط بأجهزتها المتعدده التي تسخر كل امكاناتها لحماية رعاياها ومنجزاتها ومرافقها الحيوية من الأخطار الخارجيه والداخيه وتكون مسؤولية الجماعات والأفراد التعاون مع اجهزة الدولة في تنفيذ سياساتها ، ويتحقق الأمن الأقليمي من خلال التعاون مع الدول التي ترتبط بوحده أقليميه لحماية مصالحها اما الأمن الدولي فهو الذي تتولاه المنظمات الدولييه سواء منها الجمعية العامة للأمم المتحدة او مجلس الأمن الدولي وما يصدر عنهما من قرارات وما يتم اقراره من اتفاقيات ومواثيق للحفاظ على الأمن والسلم الدوليين .

أسامة عبد الرحمن